منتدى الحوار

المـــرأة والحيـــاة العامـــة

يحيى حليم زكي:

يشرفنا اليوم أن نستضيف الأستاذة أمينة شفيق، وهي غنية عن التعريف لأن معظمنا قد قرأ كتاباتها، فهي كاتبة عظيمة وذات مقام كبير، ويسرنا أيضًا أن نستضيف اليوم للنقاش والحوار الأستاذة الدكتورة بهيجة حافظ. وسوف تتحدث الأستاذة أمينة شفيق اليوم عن "المرأة والحياة العامة" ودور المرأة في المجتمع، وكان اختيار الدكتورة بهيجة حافظ يعود إلى كونها أستاذ ورئيس قسم طب المجتمع، فإذا كان هناك حديث عن المجتمع، فإن الدكتورة بهيجة حافظ تعلم عن إحصائيات المجتمع بشكل جيد جدًّا وكذلك عن مكانة المرأة، بالإضافة إلى أن لها باعًا في العمل الاجتماعي.

وتعود أهمية الندوة اليوم إلى أن مشكلات المرأة تحتاج إلى وقت لحلها، والمرأة في المجتمع المصري من الممكن القول إنها تائهة بين ثقافة مختلفة وتعليم مختلف وتغيير مختلف، فقد حدثت متغيرات طرأت على المجتمع في الأعوام العشرين الأخيرة حيث برز دور المرأة باقتحامها سوق العمل ومنافستها للرجل، كما أنها في الوقت نفسه والمكان نفسه تعاني من سوء المعاملة والاضطهاد بطرق مختلفة، ومن هنا نود أن نستمع إلى آراء الأستاذة أمينة شفيق في هذا المجال.

وقد وددت أن أقدم لكم الدكتورة بهيجة حافظ لإدارة الحوار مع أنها ليست غريبة عن المكتبة، فهي عضو في اللجان الاستشارية المتخصصة في المكتبة، كما أنها تحضر فعاليات المكتبة بشكل منتظم.

بهيجة حافظ:

إنني أعتبر أنني قد حصلت على وسام تقدير فخري وعظيم من أستاذي وعميد كلية الطب الأسبق الدكتور يحيى حليم زكي والذي عاصرت الكلية فترة ذهبية برئاسته، وأشكر له هذا الثناء.

ويسعدني تقديم الأستاذة الفاضلة أمينة محمد شفيق يوسف، وهي من مواليد يونية ١٩٣٥، حصلت على ليسانس الصحافة من الجامعة الأمريكية عام ١٩٥٧، عملت في مؤسسة أخبار اليوم وفي جريدة المساء، ثم انضمت إلى أسرة تحرير الأهرام عام ١٩٦٠ حيث تعمل إلى الآن كصحفية وكاتبة. وهنا، أحب أن أتوقف لأقول إنها ليست صحفية أو كاتبة عادية، بل هي اسم على مسمى، فهي أمينة مع نفسها وصادقة مع قرائها لا تحيد ولا تنحاز، عملت في بلاط صاحبة الجلالة برأي حر لم تلوثه شائبة التملق ولا التسلق ولا الانحياز، وهي نموذج مشرف للمرأة المصرية المعاصرة، فهي لم تضل الطريق في خضم التغيرات الحادثة في مجتمعنا العربي عمومًا والمصري تحديدًا، بين آمال تتحدث

عن حرية المرأة وموجات مضادة تطالب برجوع المرأة إلى عصور ما قبل التاريخ، إلى درجة حدوث حالة من الانفصام الاجتماعي في البحث عن ذواتنا وفي تربية أولادنا، وهي من المناحي الخطيرة جدًّا في حياتنا، و لم يكن هدف المرأة عند دخولها ميدان العمل منافسة الرجل، بل المساهمة في دفع عجلة التطور قبل أن تطحنها وتقضي عليها، وهي تعاني الأمرين بين من يساعدها في ذلك ومن يجذبها إلى الخلف.

وأعود للتعريف بالسيرة الذاتية للأستاذة أمينة شفيق التي استمرت عضوًا منتخبًا لمجلس إدارة نقابة الصحفيين من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٩، وانتُخبت سكرتيرًا عامًّا للنقابة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢، نسعد جميعًا بالأستاذة أمينة شفيق لتحدثنا عن المرأة والحياة العامة.

أمينة شفيق:

أعتبر موضوع اليوم من الموضوعات المهمة، وأختلف مع ما عرضه الدكتور يحيى حليم زكي في بداية حديثه عندما أشار إلى أن المرأة المصرية تائهة وأنها خاضت سوق العمل لمنافسة الرجل. إنني أختلف مع فكرة المنافسة مع الرجل في سوق العمل لأنها تقدم فكرة التسابق للحصول على فرصة عمل. والمسألة ليست بهذا الشكل، لقد نزلت المرأة سوق العمل لأن التعطل ليس خيارًا والعمل هو الواجب. وأنا لا أستطيع البقاء في المنـــزل، لكن في الوقت ذاته عندما أنزل إلى سوق العمل لا يكون هدفي منافسة الرجل، إن المفروض أن يضع ذكور المجتمع وإناثه أيديهم في أيدي بعض لمحاربة التخلف معًا. إذا فهمنا الأمر على هذا النحو فسوف نستريح جميعًا ونحب بعضنا البعض ونتشارك معًا. نحن نتجه إلى سوق العمل والحياة العامة حتى نناطح التخلف، لا يكون الهدف أبدًا خطف لقمة عيش من رجل آخر، وعندما أعمل أشارك الرجل في رفع مستوى أولادنا وبيتنا. وأتمنى أن يتم إجراء دراسات حول "أين يذهب مرتب المرأة أو أجرها؟" نحن شركاء في الوطن وفي التنمية وفي محاربة التخلف.

أيضًا، المرأة المصرية ليست تائهة وحدها، فهناك ملايين من الرجال في مصر تائهون، ولذلك يجب على من عرفوا الطريق، إرشاد هؤلاء التائهين إلى بر الأمان، وتوجد شريحة من الرجال والنساء حباها الله بنعمة التعليم وببيئات أسرية تحض على المعرفة ثم حصلت على فرص العمل حيث تدربت وارتفع وعيها، وهذه الشريحة تعرف مشكلات المجتمع وتعرف طرق إرشاد التائهين.

وقد تعمدت اختيار موضوع المرأة والحياة العامة لأعني به المرأة في مصر بشكل عام. إنني أود أن أناقش هذا الموضوع، وأن أتحدث عن هؤلاء الذين يتشاجرون دومًا حول كل ما يخص المرأة. وأذكر أن وزير الصحة قد أعلن ذات يوم أنه سوف يقوم بإرسال قوافل طبية لتوعية النساء الريفيات من أخطار أورام الثدي، وذلك لأن نسبة أورام الثدي تبلغ ١٧% من نسبة الإصابة بالأورام، وأنه لو تمت توعية النساء الريفيات للاكتشاف المبكر للمرض فسيكون هذا توفيرًا كبيرًا للمال، إذ يتكلف

المرض في بداية علاجه عشرة آلاف جنيه على الدولة، أما مع تفاقم المرض وانتشاره فإن العلاج يكلف الدولة للفرد الواحد مائة وأربعين ألف جنيه مع احتمالات ضئيلة للشفاء. وقد فوجئت بأحد السياسيين الكبار يعارض هذه الفكرة بحجة أن الاهتمام بالمرأة زائد عن الحد! وقد وجهت إليه نقدًا شديدًا مؤكدة أولاً على أن المرأة في المقام الأول إنسان، ومن حقها على مجتمعها مراعاة صحتها وتعليمها وتوعيتها ليس فقط لحماية نفسها من الأورام ولكن لكي تشارك في حماية أموال المجتمع من الضياع دون جدوى. للأسف، هناك حالة من الوجوم العام، وهناك حالة عامة من الشعور بأن المطالبة بحقوق المرأة تعني انتزاع حقوق الرجل، وأن المطالبة مثلاً بمحو أمية المرأة تعني الاستيلاء على فرص تعليم الرجل، وأن الحديث عن فرص عمل للمرأة يعني الاستيلاء على فرص عمل الرجل، وهذا ليس صحيحًا على الإطلاق، ونحن نتمنى أن يأتي على مصر اليوم الذي يتمتع فيه كل مواطنيها رجالاً ونساءً بنفس الحقوق ونفس الواجبات وبحياة رغدة طيبة جميلة يستمتعون فيها بكل تفاصيلها.

وقد كتبت ورقة صغيرة لأستعين بها على المناقشة، وقد فضلت أن أبدأها بالحديث عن الانتخابات الفرنسية التي تجرى غدًا. وعاطفيًّا أساند سيجولين روايال، لكنني أود مناقشة ترشيحها في الأساس بغض النظر عن نجاحها من عدمه. والسؤال الذي يلح علينا هو: ما الذي دعا سيدة مثل سيجولين روايال في فرنسا تصل بها الشجاعة إلى الترشح للرئاسة ومن قبلها ترشحت أنجيلا ميركيل في ألمانيا ونجحت في اعتلاء منصب المستشار الألماني؟ ماذا يحدث في هذه البلاد؟ ولماذا تنجح هؤلاء السيدات في بلادهن ولا أنجح أنا مثلاً في كسب انتخابات مجلس الشعب؟ لماذا نتراجع نحن ويتقدمون هم؟ سأقرأ نص الورقة التي أعددتها أولاً ثم نتناقش فيما بعد:

اليوم هو الخامس من شهر مايو ٢٠٠٧، أي اليوم السابق على الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري غدًا، السادس من شهر مايو ٢٠٠٧، في فرنسا ليحدد فيها الشعب الفرنسي من سيدخل قصر الإليزيه رئيسًا للجمهورية الفرنسية: هل هي سيجولين روايال مرشحة اليسار، أم هو نيكولا ساركوزي مرشح اليمين الوسط؟ هذا هو الجديد في القرن الواحد والعشرين، قرن المرأة، كما يطلقون عليه. ولا تقف الجمهورية الفرنسية كاستثناء في هذا الشأن، سبقتها الدولة الألمانية منذ عام، وقبل ألمانيا كانت أيرلندا وبينهما كانت شيلي. وقبل كل هذه الدول كانت المرأة رئيسًا لوزارات منتخبة في الهند وسيريلانكا وبنجلاديش وباكستان والفلبين والمملكة المتحدة، وغيرها من البلدان التي لا تنتمي كلها إلى العالم المتقدم، وإنما ينتمي البعض منها إلى العالم النامي الذي ننتمي إليه. وربما نتابع قريبًا سيدة أخرى، مزارعة نقابية غير أنيقة، تقتحم انتخابات الرئاسة في بوليفيا. وإذا نجحت فلن تكسر هذه السيدة الحاجز الفاصل بين المرأة وهذا الموقع السياسي في بلادها فحسب، وإنما ستكسر الحاجز بين هذا الموقع وبين جموع السكان الأصليين في هذا البلد الأمريكي الجنوبي.

وفي هذا الشأن، الذي هو شأن وصول المرأة إلى سدة الحكم أو المشاركة فيه، فإنني أفصل دائمًا بين مجموعة الدول الآسيوية وبين غيرها من البلدان الأوروبية أو الأمريكية اللاتينية لأسباب تتعلق بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة في المجموعتين من الدول في مجال وصول النساء إلى قمم الحياة الحزبية؛ وبالتالي إلى مراكز صنع القرار السياسي أو إلى سدة الحكم. فالظروف التي أحاطت بوصول مارجريت ثاتشر ابنة صاحب متجر البقالة إلى رئاسة حزب المحافظين ثم إلى رئاسة الوزارة، تختلف تمامًا عن ظروف وصول أنديرا غاندي ابنة جواهر لال نهرو رئيس حزب المؤتمر الهندي ومالك الزراعات الكبيرة إلى رئاسة نفس الحزب ثم إلى رئاسة الوزارة مرتين. وتتكرر ذات الظروف مع غيرها من النساء الحزبيات في بلدان جنوب آسيا، فالتراث الحزبي والسياسي في بلدان جنوب آسيا يتميز بالخصوصية المحلية المرتبطة أساسًا بتوزيع الثروة والملكية وتحديدًا الملكية الزراعية في البلاد.

ثم يقولون دائمًا إن القرن العشرين كان قرن الديمقراطية، فهو القرن الذي قدم واحتضن الديمقراطية كقيمة سياسية تعني أن يشارك المواطنون والمواطنات الراشدون والراشدات في اختيار نظامهم السياسي ثم يختارون من يقوم على رأس هذا النظام. وبالفعل يمكن إثبات ذلك، فالقرن العشرون قدم للإنسانية ما نعرفه الآن بحق الاقتراع العام وتعميمه على كل المواطنين والمواطنات، كما قدم لنا بدءًا من عام ١٩٤٨، مواثيق لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما قدم للإنسانية مواثيق خاصة بالمرأة وبالطفل. بمعنى أننا إذا قارنَّا بداية القرن العشرين مع نهايته فسوف نجد بونـــًا شاسعًا يفصل بين ما كانت الإنسانية تتمتع به من حقوق وممارسات عام ١٩٠٠ وبين ذات الحقوق والممارسات عام ٢٠٠٠. يكفي أن نذكر أنه في عام ١٩٠٠ لم تكن في العالم كله دولة واحدة تملك ما يمكن أن نسميه الآن نظامًا ديمقراطيـــًّا يمارس كل مواطنيه، نساء ورجال، أغنياء وفقراء، حق الاقتراع العام، نظام كالذي نتحدث عنه الآن. ويرتفع الآن العدد، مع التحفظ على الممارسات، إلى ١١٩ دولة متقدمة أو نامية، والسبب الأساسي لهذا التحول هو أن الدول استمرت تعترف طوال القرن العشرين بالحقوق السياسية للمرأة، التي تمثل نصف التعداد العام، وكانت البداية عام ١٩٠٦ في بلد صغير يقع في شمال البحر البلطيقي البارد هو فنلندا. ومع حصول النساء على حقوقهن السياسية، اكتسبت كل هذه الدول، التي اعترفت بهذه الحقوق، السمة الديمقراطية. والآن، كما يقولون أمامنا قرنان، قرن الديمقراطية ثم يتحدثون عن القرن الحادي والعشرين على أنه قرن المرأة، فهل كان قرن الديمقراطية الشرط الأساسي لمجيء قرن المرأة؟ ونضع السؤال بصيغة أخرى، هل الديمقراطية وحدها السبيل إلى تقدم المرأة؟

من وجهة نظري تمثل الديمقراطية شرطًا أساسيـــًّا لحصول المرأة على العديد من حقوقها وتحديدًا حقوقها السياسية. فالديمقراطية تعطي كل المهمشين والمقهورين فرص التنظيم والتعبير

والحركة، والنساء بشكل عام يمثلن جانبًا من هؤلاء المهمشين والمقهورين. ولكن ليست الديمقراطية، بالرغم من ضرورتها، هي الشرط الأول والوحيد الموصل لحقوق النساء كما نسعى إليها. وإنما تحتاج النساء إلى توافر مجموعة أخرى متنوعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يستطعن إحداث التغيير أو النقلة النوعية في حياتهن التي تخرج بها من الهوامش الاجتماعية إلى مواقع المواطنة التي تساوي بين الحق والواجب المتكاملين، ليس فقط قانونيـــًا وإنما خلال الممارسة اليومية أيضًا. وهي النقلة التي لا يمكن فصلها عن حركة إحداث التغيير والتحديث المجتمعيين، كما لا يمكن فصلها عن التغيير المطلوب في موقف المجتمع وقواه الاقتصادية وأجهزته العامة والخاصة من قضاياها المتعددة.

في كل الأحوال تصبح عملية تمكين المرأة، كما نتحدث عنها الآن، عملية متواصلة، وغير قصيرة، تشتبك مع المتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع – والتي تتنوع في مجالاتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ثم السياسية – لتحول النساء في المجتمع المعني إلى عناصر مستقلة فاعلة في الحياة العامة للأوطان. وطالما ارتبطت حركة تمكين المرأة بالمتغيرات والتطورات المجتمعية فإن تسارع حركة المتغيرات والتطورات الاجتماعية هذه تقود بالنتيجة إلى تسارع حركة تمكين المرأة، وإذا تباطأت الحركة الأولى تباطأت الثانية.

وإذا كنا قد ذكرنا عبارة "تمكين المرأة"، فماذا نعني بهذه العبارة؟ نعني بها في الأساس توسيع فرص الخيارات الإرادية والخاصة للمرأة على أساس متساوٍ ليس فقط مع الذكور ولكن مع غيرها من النساء الأخريات في الوطن الواحد. وتصل النساء إلى هذه المرحلة في حالة تمكنهن، جميعًا، من الفرص المتكافئة مع الجميع في التعليم والتدريب والعمل والارتقاء في كل المجالات وإلى كافة المواقع والمناصب. في هذه الحالة تتحول النساء إلى مشاركات حقيقيات في صنع جانب كبير وملحوظ من خيرات المجتمع ثم يحصلن بالتالي على نصيب عادل من ناتج هذه الخيرات. إن تمكين النساء من وجهة نظري لا يعني مجرد المساواة وإنما لابد أن يعني في ذات الوقت الوصول إلى هذه الحالة الحقيقية من تكافؤ الفرص على أساس من العدالة الاجتماعية العامة والتي تعظم من الفرص المتكافئة؛ وبالتالي تزيد مشاركتهن الإرادية في الحياة العامة الإنتاجية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

فما هي الظروف الاجتماعية التي تقود إلى هذه الحالة من "تمكين المرأة"؟ في البداية أود طرح تشخيصي للحالة الاجتماعية التي نعيشها.

من وجهة نظري أن مصر لا تزال مجتمعًا ناميـــًا لم ينجز بعد مهام مرحلة التحول إلى التحديث والعصرية على الرغم من أنه بدأها مع بدايات القرن التاسع عشر، ومر طوال القرنين المنصرمين بمراحل كانت تسعى لتحقيق جانب من التحديث والعصرية. وهذه المرحلة الحالية تقتضي منا جميعًا الإسراع والعمل بوعي وإرادة عامة مشتركة لإحداث النقلة الكيفية التي تنتقل بالمجتمع

المصري من مجتمع أبوي ذكوري لا تزال تسوده بقايا العلاقات الاجتماعية الزراعية شبه الإقطاعية (وإن لم يتواجد الإقطاع) إلى مجتمع متطور في علاقات وأنماط وفنون إنتاجه في الزراعة والصناعة والخدمات، تؤسس علاقاته المتبادلة والمتداخلة، الرسمية والأهلية، على أساس مؤسسي وواضح وحديث وتتعامل مؤسساته وقوانينه مع البشر كما يتعامل كل البشر فيه معًا على أساس المواطنة؛ حيث يعلي فيه المواطن من ولائه الوطني العام على حساب كل الولاءات الفرعية بما فيها الولاء للنوع الاجتماعي.

إذا أردنا رسم جانب من الخريطة الاجتماعية لهذا المجتمع في واقعه الحالي وانعكاس هذا الواقع على أوضاع شريحة هامة وأساسية من نسائه، فإني أذكر التالي:
في البيانات الأولية لإحصاء عام ٢٠٠٦ جاء أن ٥٥% من المصريين يسكنون الريف المصري في ٤٦٤٠ قرية و٢٦٧٥٧ كفرًا ونجعًا وعزبةً، كما أن المرأة الريفية تشكل نسبة ٢٦% من تعداد الشعب المصري، والمعروف أن الريف هو الريف الزراعي والرعوي. والسؤال هو: في إطار أية علاقات وفي ظل أية ظروف وشروط عمل تعيش وتنتج وتتحرك اجتماعيًّا وسياسيًّا هذه الشريحة الكبيرة من النساء المصريات.

وفي دراسة حديثة أجرتها الأستاذة الدكتورة نجلاء الأهواني الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ونائب المركز المصري للدراسات الاقتصادية جاءت البيانات والحقائق التالية:

"تتركز الإناث العاملات في القطاع الحكومي. وكانت الإناث ضحية معدل النمو البطيء للتشغيل في القطاع الخاص. وقد نتج عن اتجاه الحكومة لتقليص أعداد المشتغلين في وحداتها الاجتماعية، بالإضافة إلى وقوع عبء خصخصة المشروعات العامة وصعوبة التشغيل الرسمي الخاص على الإناث، نتج عن ذلك أن انتشر التشغيل غير الرسمي للإناث.

ويكشف هيكل المشتغلين حسب الحالة التعليمية وفقًا لبحث القوى العاملة بالعينة عام ٢٠٠٥ عن أن ما يقرب من ثلثي مجموع الإناث هن من العاملات بأجر، وأن أكثر من خمس مجموع الإناث ممن يعملن لحساب أسرهن بدون أجر، ويبلغ عدد اللاتي يعملن لحساب أنفسهن في الريف أقل من مائتي ألف امرأة، يعملن أساسًا في أنشطة زراعية وتجارية خارج المنشآت.

يعد الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأحوال المصدر الوحيد لدخل الإناث مقارنة بالذكور، ويقوم بتشغيل ٥٤% من المشتغلات الفقيرات في المناطق الحضرية وأكثر من ٨٥% منهن في المناطق الريفية. أما عن التعطل فإن الإناث يشكلن نحو ٥٦% من إجمالي عدد المعطلين (٢٠٠٥)، كما أن معدلات بطالة الإناث الإجمالية تبلغ نحو أربعة أضعاف المعدلات المناظرة بالنسبة للذكور".

هذا هو الواقع الذي يحيط بحياة شريحة هامة من النساء المصريات اللاتي يمثلن نسبة ٢٦% من التعداد العام. والسؤال هو: هل يمكن للتراجع الحادث للمرأة العاملة المصرية – وهو التراجع الذي يزج بها للعمل في القطاع غير الرسمي (أي خارج المؤسسات الرسمية) في كل من الريف وفي الحضر – أن يسهم في تمكين المرأة المصرية وإعطائها فرص المشاركة في الحياة العامة، كما نتصورها؟

وفي دراسة منشورة في العدد ٣٤ لمجلة "أحوال مصرية" التي تصدر من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لجريدة الأهرام أجرتها الأستاذة هند فؤاد السيد المدرس المساعد لكلية آداب القاهرة وحملت عنوان "تأثير برامج التخصيص على الأوضاع الاجتماعية للمرأة العاملة، دراسة حالة للعاملات بشركة تليمصر NEC"، ذكرت الكاتبة: "... كذلك وجود آثار بالغة من جراء تطبيق البرامج التخصيصية عليهن في الشركة، ومن هذه الآثار، استغناء القطاع الخاص عن العمالة النسائية وتسريحهن أولاً، إجبار المرأة على قبول نظام المعاش المبكر المحدد من قبل إدارة القطاع الخاص وقلة فرص العمل المتاحة أمام العاملات بعد التخصيص وإلغاء البدلات المادية مثل الحوافز والمكافآت والأرباح، وقلة المرتبات عما كان سائدًا لهن أثناء إدارة القطاع العام السابقة".

وقد أجريت هذه الدراسة على ٨٦ عاملة وهن ما تبقى من حوالي أربعة آلاف عاملة كن يعملن في هذه الوحدة قبل خصخصتها.

والسؤال هو: هل يمكن للتراجع الحادث الآن في أعداد النساء الصناعيات وللفصل بينهن وبين وحدات الإنتاج الرسمية أن يسهم في تمكين المرأة المصرية كما نتصورها؟

لا تشكل القاعدة الاقتصادية التي يتسع فيها حجم العاملات في القطاع غير الرسمي على حساب القطاع الرسمي والتي تمارس فيها علاقات العمل هذه، وكذلك شروط وظروف العمل تلك بالإضافة إلى فنون الإنتاج المنعدمة، لا تشكل تلك القاعدة الاقتصادية أساسًا قويـًا لبناء قدرات نسائية متنوعة تدخل ضمن عملية "تمكين المرأة" كما نتصورها. كما أن هذه القاعدة بكل مكوناتها لا تساعد المرأة على الانخراط في مجالات الحياة العامة كما نتصورها. وذلك لأن القاعدة الاقتصادية لا توفر التواصل العملي للنساء ولا الاقتراب من مواقع الإنتاج الأساسية؛ وبالتالي لا تتراكم خبراتهن العملية أو الاجتماعية التي هي في الأساس الشرط الأساسي لانخراطهن في الحياة العامة.

ونحن في هذا المجال لا نتحدث عن الشريحة العليا من النساء والشابات العاملات اللاتي يتخرجن من المدارس والجامعات الخاصة ويتقن فنون إنتاج حديثة، واللاتي يجدن العمل بسهولة في

منشآت الاستثمارات الكبيرة، وإنما نوجه حديثنا إلى القاعدة الواسعة من النساء والشابات اللاتي – وبسبب الظروف الاقتصادية الملحة – أصبح العمل المدفوع الأجر بالنسبة لهن ضرورة وليس اختيارًا، ومع ذلك يسعين إليه دون أن يوفقن.

لذلك نؤكد أن هذا التمكين الذي نسعى إليه لابد أن يمس ويؤثر في كل المسارات بشكل متوازٍ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لذلك ذكرت أن الديمقراطية ليست الشرط الأوحد لتقدم المرأة. فمن وجهة نظري، فقرن الديمقراطية ليس المقدمة الوحيدة لقرن المرأة.

وتعيدنا هذه النقطة إلى طبيعة القاعدة الاقتصادية في مجتمع انتخابات الرئاسة الفرنسية التي ستجري غدًا لنطرح السؤال التالي:
هل كانت سيجولين رويال كسياسية تخوض هذه الانتخابات عن الحزب الاشتراكي محصلة للديمقراطية الفرنسية فحسب، أم أنها ناتج لحركة تطور اجتماعي عامة أحدثت النقلة النوعية في كل مجالات العمل العام الفرنسي بدءًا من علاقات الإنتاج وهياكله وقطاعاته وفنونه وصولاً إلى علاقة الذكور بالإناث في المجتمع الفرنسي؟

وقبل أن أنهي حديثي المكتوب، أود الإشارة إلى حقائق أراها هامة في التحليل للعمل المستقبلي في مجال تمكين المرأة المصرية، حيث نجد أن النساء في المملكة المتحدة حصلن على حقوقهن السياسية كناخبات ومرشحات عام ١٩٣٠، ثم وصلت مارجريت ثاتشر إلى مقعد رئاسة الوزراء عام ١٩٨٠، أي بعد خمسين عامًا. وحصلت المرأة الفرنسية على حقوقها السياسية عام ١٩٤٦، وفي عام ٢٠٠٧ تقدمت سيجولين رويال إلى المنافسة الرئاسية، أي بعد ما يزيد عن خمسين عامًا بعام واحد. كما حصلت المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية على حقوقها السياسية عام ١٩٢٠، وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة جاءت نانسي بيلوسي رئيسة للأغلبية في مجلس النواب، ومن المتوقع أن تدخل هيلاري كلينتون إلى ساحة انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٨، أي بعد ثمانية وثمانين عامًا.
أما بالنسبة للمرأة المصرية فإنها قد حصلت على حقوقها السياسية في عام ١٩٥٦، ومع ذلك تتراجع نسبتها في مجلسي الشعب والشورى وفي النقابات. والآن أتصور أنه من الممكن فهم سبب ذلك.

يحيى حليم زكي:

نشكر الأستاذة أمينة شفيق على هذا الحديث الشيق، وسأترك للدكتورة بهيجة حافظ المناقشة وإدارة الحوار والأسئلة.

بهيجة حافظ:

نشكر الأستاذة أمينة شفيق على هذا السرد الرائع السهل الممتنع، ولاشك أن النسيج المجتمعي في مصر تحدنا فيه عدة خلفيات اجتماعية وثقافية ودينية تشكل في هذا النسيج بعض الثغرات التي تدخل منها عناصر التضارب في تكوين الشخصية سواء كانت شخصية المرأة أو الرجل، وعندما أتحدث عن النسيج أقصد التداخل بينهما لأن كلاً منهما يكمل الآخر في استكمال شكل ومضمون هذا النسيج. وأضيف إلى الإحصائيات التي ذكرتها الأستاذة أمينة شفيق أن ثلث المجتمع أيضًا من الأطفال، ولا تكمن المشكلة فقط في نسيج المجتمع من النساء والرجال، بل أيضًا في الأطفال من الذكور والإناث الذين ينتظرهم المستقبل، كيف سنربيهم؟ وما هي المنهجية التي سيتم اتباعها معهم؟ إن المنهجية دائمًا ما تأتينا بقرارات فوقية، حتى التمكين جاءنا بالأمر، وهذا مستحيل لأن هذه مسائل لابد أن تأتي بالتدريج وأن يسبقها إعداد مجتمعي، لأن تغيير الثقافة لا يمكن أن يأتي بالأمر. إن الحد الفاصل يتمثل في علاقة التعليم بالثقافة، وفي الزمن الماضي، كانت الأم التي لم تكن تقرأ ولا تكتب تدير المنـــزل وكانت لديها مقدرة على تربية أبنائها الذين ظهر منهم الكثير من القيادات والمفكرين في وقت كان حالك السواد وكانت مصر تحت الاحتلال، فأين نحن الآن من هذا؟ يوجد تعليم ولا توجد ثقافة، وهذه من الخلفيات الخطيرة التي يجب وضعها في الاعتبار، وأؤكد في النهاية أن التربية تسبق التعليم.

أمينة شفيق:

إن نسبة ٤٨% من الشعب المصري تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وهي مشكلة كبيرة وقد كتبنا عنها كثيرًا، لكن الحقيقة أن مصر تعاني من الانفجار السكاني، وأول مرة تمت معالجة الانفجار السكاني على مستوى العالم كانت في مؤتمر بوخارست في عام ١٩٧٤. إن السؤال البسيط الذي يطرأ على الذهن هو: لماذا أنجبنا – زوجي وأنا – طفلين فقط في حين أنجب صديق زوجي الفلاح عشرة أطفال؟ الإجابة هي أنني تعلمت وحصلت على فرصة عمل في مؤسسة الأهرام مما وضعني في إطار اجتماعي معين، فلا يمكن أن أذهب إلى عملي وأنا أصطحب معي أطفالي، أما الفلاحة فإنها تستطيع أن تذهب إلى الغيط ووراءها أطفالها العشرة ! أيضًا، بالنسبة لي فإن الطفل يساوي إنفاقًا، وقد كنت –زوجي وأنا– نخطط معًا مع بداية كل عام كم ستكلفنا مصروفات الأولاد وكسوتهم، وطالما أن الطفل إنفاق فإننا نحدد إنجابه، أما عندما يصبح الطفل دخلاً فإنه يتم إنجاب الأطفال بكثرة، ومن يذهب إلى القرى المصرية يعرف أن عمر تقاعد الفلاح المصري عن العمل الشاق في الحقل لا يتخطى ٤٥ عامًا، ويكون في هذا الوقت قد تزوج وأنجب الكثير من الأولاد الذين يكونون في أعمار تؤهلهم للعمل محله في الحقل، وبالطبع ينجب الفلاح كثيرًا حتى يكون لديه أكبر عدد ممكن من الذكور لأنه عندما يتقاعد سيطلب من الذكر إعالته وفقًا للموروث الثقافي والاجتماعي ولن يطلب

ذلك من البنت التي ستكون في بيت زوجها. وكل ذلك يعود إلى أن هذا المجتمع متخلف تقنيًّا، وقد رأيت بعينيّ في ألمانيا زوجة حاملاً في شهرها السابع تجلس أمام الحاسب الآلي وتقوم عن طريقه بتشغيل أحد الأفران، إن التخلف التقني يرفع نسبة عمالة الأطفال، أما التقدم التقني فإن من شأنه توفير حياة كريمة للطفل، ولهذا نجد الأطفال يعملون في الورش المحدودة وفي مصانع السجاد الصغيرة وفي جمع القطن؛ ومن هنا، كلما زاد الفقر ازداد عدد الأولاد، ولا يرجع ذلك إلى رغبة الفقراء في الإنجاب، بل لأن الطفل في الأوساط الفقيرة يمثل دخلاً كما أوضحنا.

وغير صحيح أن أمهاتنا وجداتنا اللائي كن أميات أخرجن نوابغ، بل إن الاستثناءات منهن هي التي استطاعت أن تربي من عرفنا من النوابغ، وأعرف أقارب لي في أسيوط من البسطاء أخرجوا أولادًا متفوقين، هؤلاء الأولاد كانوا يذاكرون على ضوء أعمدة الإنارة العامة في الشارع قبل إدخال الكهرباء إلى منـــازلهم، توجد استثناءات كثيرة في الحياة، لكننا لا نتحدث هنا عن الاستثناءات، بل نتحدث عن قاعدة عريضة تشمل الملايين من الأمهات الأميات اللاتي ينتج عن جهلهن أولاد غير نابغين، إن البيت الذي يضم أمًّا وأبًا متعلمين أفضل ألف مرة من البيت الذي يضم أبًا متعلمًا وأمًّا جاهلة، والبيت الذي يعمل فيه الأب والأم ويسير بنظام مالي أفضل وأكثر وفرة أيضًا من البيت الذي يعمل فيه الأب فقط.

بهيجة حافظ:

لم أقصد بالأمية معناها الظاهر الذي يعني الأمية التعليمية، بل الأمية الثقافية وأيضًا الأمية القانونية، وقد لاحظت أن الكثير من السيدات المتعلمات لديهن درجة عالية من الأمية القانونية بمعنى أنهن يجهلن حقوقهن بالكامل، وهي من أكبر عقبات التمكين التي نواجهها. ولذلك، أتمنى أن تنادي الأستاذة أمينة شفيق بمحو الأمية الثقافية لدى المرأة على كافة المستويات حتى، يكون ذلك مكسبًا للمجتمع وتكون هذه خطوة إيجابية على طريق التمكين.

أمينة شفيق:

ورد إليّ سؤال يقول: "كيف يمكن تحقيق المعادلة الصعبة بين تمكين المرأة سياسيـــًّا وإعطاء الرأي الفعال في الانتخابات وبين عدم توافر المناخ الآمن في وجود الشغب الذي يتم ممارسته في الانتخابات مما لا يليق بالمرأة؟"، في الحقيقة، طالما أن هناك مالاً يُنفَق بلا حساب وبلطجة لا يحاسب عليها أحد، فإن المرأة لا مكان لها في الانتخابات. وللأسف ليست المرأة فقط، وفي انتخابات ٢٠٠٥، ذهبت بنفسي إلى أساتذة أجلاء ومحترمين في الجامعات المصرية لأرجوهم ترشيح أنفسهم في الانتخابات فما كان منهم إلا الرفض. إن المعركة الانتخابية في مصر ليست معركة انتخابية بالمعنى الحرفي للكلمة، وأنا شخصيًّا عانيت كثيرًا فيها، خاصة وأنني موظفة لا أملك مالاً وفيرًا للإنفاق

عليها، كما أنني أحتفظ بمدخراتي البسيطة لأولادي ولا يمكن أن أنفقها على الانتخابات، لقد كنت أدير معركتي الانتخابية بجمع التبرعات التي أقدم بها كشفًا لثلاث جهات أساسية، المجلس القومي للمرأة ومؤسسة الأهرام وحزب التجمع، وقد أنفق المرشح المنافس لي ٢٥ مليونًا من الجنيهات، فمن أين لي بهذا المبلغ الضخم؟ وقد نشرت هذا الكلام و لم يكذبه المرشح المنافس، وبالإضافة إلى ذلك تمت ممارسة البلطجة، وفي ظل هذا النظام لا يمكن لسيدة معارضة أو مستقلة أن تنال فرصتها العادلة في الترشيح ولا يمكن لأستاذ جامعي محترم أن ينال فرصته النـــزيهة كذلك.

ومن الأمور التي أدهشتني للغاية هي الموقف من المرشحين المسيحيين، هل من المعقول أن أُجبـــَر على ذكر اسمي كاملاً "أمينة محمد شفيق" حتى أثبت أنني مسلمة؟! وعندما ثبت من اسمي أنني مسلمة، ظهرت شائعة أن أبي كان يهوديًّا وأسلم!! وسألني البعض في ذلك، فكانت إجابتي أن أبي وأمي قد ماتا منذ زمان طويل وأنني مرشحة لعضوية البرلمان، فما علاقتهما بترشيحي؟!

إن الفكرة هي أن مصر بلدنا، وكل منا يحاول في مجاله، وقد دخلت النقابة ثماني مرات وكنت أعتلي المركز الأول أو الثاني في الانتخابات، وقد أبليت في الحياة العامة و لم أتقاعس في أداء أي دور، إن كلاً منا يطور في هذه الحياة من خلال حركته هو، لكن بدوننا لن يتغير أي شيء، لابد أن يبدأ التغيير بنا أولاً.

وقد ورد إليّ سؤال يقول: "إن القراءة التحليلية للتاريخ والأديان وحياة المرأة في المجتمع وبالصدق مع أنفسنا، نجد أن الأديان هي أكثر القوانين التي قمعت وحجَّمت المرأة وجعلتها عورة، وفي الوقت نفسه كرمتها في مواضع أخرى، فهل العلمانية الدستورية هي الحل لحصول المرأة على حقوقها الطبيعية وهو ما حدث بالفعل في كثير من الدول المتقدمة التي حصلت فيها المرأة على حقوقها؟"، أود أولاً أن أصحح بعض المفاهيم، وخاصة مفهوم العلمانية الذي يُساء فهمه، لقد كانت لدي فكرة قديمة عن ألمانيا أنها دولة علمانية بمعنى أنها دولة لا علاقة لها بالدين، لكنني فهمت بعد التجربة أن العلمانية هي المجتمع الذي يتم الفصل فيه بين الدولة والمؤسسات الدينية وليس الدين. وفي ألمانيا يتم تدريس مادة الدين، ومن المعروف أن ألمانيا هي موطن مارتن لوثر وكالفن رائدي الحركات الإصلاحية في الكنيسة ومصدر المذهب البروتستانتي، ويتكون سكانها الحاليون من البروتستانت والكاثوليك، فما كان من النظام إلا أن طلب من قيادات الكنيستين تشكيل لجنة يتفقون فيها على المبادئ الأساسية للدين المسيحي لتدريسها في المدارس، وتشكلت اللجنة وخرجت بتوصيات متفَق عليها قدمتها للدولة، فما كان من الجالية اليهودية التي يبلغ عددها حوالي أربعمائة ألف يهودي إلا أن طلبت الطلب ذاته. فطلبت الدولة من الطوائف اليهودية الاجتماع معًا للاتفاق على المبادئ الأساسية لليهودية لتدريسها في المدارس وقد كان. وجاء المسلمون الذين يبلغ عددهم في ألمانيا ٣.٨ ملايين مسلم أي أضعاف اليهود، كما أن في ألمانيا ٢٥٠٠ مسجد. فطلبت منهم الدولة الاجتماع معًا

والاتفاق على المبادئ الأساسية للدين الإسلامي لتدريسها أيضًا. فتشاجرت جميع الطوائف الإسلامية معًا، الشيعة مع السنة، وهؤلاء مع العلويين ومع الأحمديين، كما تشاجر البعثيون السوريون مع البعثيين العراقيين، كما تشاجر الأكراد مع الجميع. وفي النهاية لم يتفق المسلمون على منهج لتقديمه للدولة. وأعرف أن مدينة هانوفر في ألمانيا مركز تجمع كبير للمسلمين العرب وغير العرب، لكن المشكلة أن هؤلاء تم تصديرهم جميعًا بمشكلاتهم الاجتماعية في بلدانهم الأصلية، فتفرغوا في الغربة لمناقشة مشكلاتهم دون أن يبحثوا عن نقاط التقائهم في الدين. وفي فرنسا، يمارس الجميع شعائرهم الدينية مسلمون ومسيحيون، بل إنني قابلت هناك مسلمين قالوا لي إنهم يمارسون في فرنسا الدين الإسلامي مثلما يشاءون لأن حرية العبادة مكفولة، لكن لا علاقة للمؤسسات الدينية بالدولة، ويظهر ذلك جليـــًا خاصة في التعليم، إن الفكرة الأساسية للعلمانية كما قلت هي الفصل بين الدولة وبين المؤسسات الدينية. ولا يمكن في ظل النظام العلماني أن يخرج رجل دين ليقول إن من لن يتقدم للإدلاء بصوته في الانتخابات كافر! فهذا عيب وكلام لا يصح. ولا ينكر أحد أن هناك تواجدًا دينيًّا في الغرب، إن أنجيلا ميريكل المستشارة الألمانية أساسًا من الحزب الديمقراطي المسيحي لكن لا يسألها أحد في حزبها عن المرجع الديني الذي تأخذ به هذا القرار أو ذاك، على الرغم من أنه يتم الأخذ برأي الكنائس هناك في جميع الأمور على اعتبار أنها جزء من المجتمع المدني. وهي تعلن رأيها أخلاقيًّا. والنقابات تعلن رأيها عماليًّا. وهكذا تُسن القوانين في ألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة، بالمشاركة بين جميع طوائف المجتمع.

وقد ورد إليّ سؤال حول اختلاف مكانة المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام وأن كلاً من اليهودية والمسيحية قد شرعت للرجل زوجة واحدة، أما الإسلام فقد سمح بأربع زوجات، كما تساوي شهادة المرأة في الإسلام نصف شهادة الرجل، وأيضًا تتعرض للظلم في الإرث. وأود أن أقول إنني لا أريد الخوض في الأديان حتى لا أحرج أحدًا، لكن فيما يختص تحديدًا بموضوع الإرث أود أن أؤكد أن هذه مسألة لا تهمني لأنني شخصيًّا، لم ولن أرث شيئًا، لكنني أعرف كمعلومات عامة أنه في كثير من أنصبة الميراث ترث المرأة أكثر من الرجل الذي يرث أقل منها أو لا يرث على الإطلاق.

يحيى حليم زكي:

لقد احتفظ القرآن الكريم بالكثير مما ورد في التوراة، وأنا أرجو من كاتب هذا السؤال العودة إلى قراءة نصوص التوراة بصدد الإرث فسيجد الكثير من التشابه بين اليهود والمسلمين في هذا الصدد.

متحدث لم يذكر اسمه:

في رأي الأستاذة أمينة شفيق كيف تكون البداية، التوعية الثقافية أم محو الأمية أم ماذا؟ وهل توجد خطة عمل لذلك أم توجد رؤية مستقبلية؟

أمينة شفيق:

إنني من أنصار المدرسة التي تؤمن أن كل حركات المجتمع تسير معًا في توازٍ، وليس بالضرورة أن تسير حركة المجتمع بسرعة، ولكن بتوازٍ، فعندما يتم تحسين المدرسة يتم إصلاح علاقات الإنتاج في القرية، ويتم إيجاد فرص عمل كما يتم البدء في معالجة العشوائيات، ويتم البدء في تحسين وسائل المواصلات، على أن يكون كل ذلك في إطار خطة توضح الهدف. من الممكن أن يحدث كل ذلك ومصر مليئة بالخبراء، وفي التعليم على وجه التحديد، لو عاد المختصون إلى مقالات الدكتور لويس عوض التي نشرها في السبعينيات فسوف يجدون ما يريدون دون الحاجة إلى خبراء دوليين ولا إلى خبرة أية منظمات دولية، لو استمع المختصون إلى الدكتور حامد عمار أو إلى الدكتور محمود رشدي خاطر لعرفوا كيف تتم تعبئة مجهودات المواطنين لصنع مستقبل أفضل، والمسألة ليست محصورة في نقص المال فقط، ورأيي أن الفقر يكلف المجتمع اجتماعيًّا أكثر من الغنى. إن الغني منتج أما الفقير فهو يكلف المجتمع ويستهلك الجزء الذي ينتجه الغني. إن معاناة الفقر أكثر تكلفة على المجتمع، ولم تكن صدفة أن تسعى الرأسمالية الأوروبية إلى محو أمية الناس، لأنها لو كانت قد استعانت بالأمي لتشغيل الآلة لكسرها، ومن هذا المنطلق، اضطرت إلى محو أميته حتى يساعدها على الإنتاج.

يجب أن نضع في أذهاننا أن المواطنين جميعًا سواسية، وأنه عندما نتقدم جميعًا فإن المجتمع بكل طوائفه يتقدم رجالاً ونساءً، أطفالاً وشيوخًا، ريفًا وحضرًا، وذلك للقضاء على الفوارق الكبيرة الموجودة حاليـــًّا، والتي تساعد على تراكم السكن العشوائي مع زيادة السكن الباذخ والفاحش الثراء. لا يهم بماذا نبدأ، ولكن الأهم هو البدء بتخطيط ثابت وواضح وهادف.

عادل أبو الخير (طبيب):

أهنئ الأستاذة أمينة شفيق على انحيازها الشديد للمرأة، وقد ألفتُ كتابًا منذ عشرين عامًا أقول فيه إن المرأة أقوى من الرجل وذلك بعيدًا عن القوة العضلية والبدنية فإن تكييفها الجسماني أقوى من الرجل، ويحيرني كثيرًا أن أعود إلى سنة ١٩١٩ لأجد ثورة سعد زغلول ضد الإنجليز وقامت السيدة صفية زغلول بدور كبير في هذه الثورة لتحرير المرأة من الحجاب، وتحررت المرأة من هذا الزي الذي كان أحد رموز التخلف في هذا الوقت، وأقول هذا وأنا عضو في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وأؤكد على أن من يقول إن الحجاب فريضة فقد افترى على الله كذبًا لأن هذا

الزي لم يكن أبدًا فرضًا، والدليل على ذلك كل النساء اللائي عشن بدونه في وقت معاصر للإمام محمد عبده والإمام المراغي وكل علماء الدين العظماء الذين كانوا موجودين في بدايات القرن العشرين، وكيف تفسر الأستاذة أمينة شفيق الردة والعودة إلى ارتداء الحجاب في السنوات الأخيرة، وهل هذا دليل على أن المرأة أقوى بالفعل من الرجل؟ إنها بالفعل أقوى ذهنيًّا وهي مدرسة للنشء وتربي الأجيال القادمة من الأولاد والبنات وهي عنصر أساسي في الأسرة.

أمينة شفيق:

في عام ١٩١٩ لم تخلع المرأة المصرية الحجاب بل خلعت اليشمك التركي، إننا نتحدث من وجهة النظر التاريخية، ويجب الإشارة إلى أن المرأة المصرية لها زي خاص بها طوال عمرها، كان اليشمك جزءًا من مظهر الطبقة العليا المصرية التي كانت تتشبه بالأتراك العثمانيين، أما المرأة العادية فقد كانت ترتدي ملاية لف وبرقعًا، وكانت المرأة الريفية ترتدي منذ مئات السنين الزي الذي مازالت ترتديه حتى الآن، ورأيي أن ظاهرة الحجاب الحديث بدأت منذ حقبة السبعينيات، ومن الممكن أن نناقش هذا الموضوع بمنتهى البساطة، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أنه ليس من حقنا أن نسأل أية امرأة لماذا ترتدي أي زي، كما أنه لا يجب أن يقول أحد إن غطاء الرأس هو السمة الوحيدة للتدين. لقد نشأت في أسرة كانت تدخر لأداء فريضة الحج، وكان أداء الشعائر الدينية أمرًا عاديًّا في منـــزلنا، وقد عرفت موائد الرحمن قبل أن أراها في القاهرة. لكن، كما لا أسمح لنفسي أن أسأل أية امرأة لماذا ترتدي الحجاب لا أسمح لأي شخص أن يسألني لماذا لا أرتديه. وفي النهاية، نحن لا نعرف ظروف الناس، ولا ما الذي يدفع البعض لاختيار زي معين دون زي آخر، وأنا شخصيًّا أعرف فتيات طالبات في الجامعة يرتدين عباءات سوداء ويحطن رءوسهن بأغطية سوداء، وتحت هذه الملابس يرتدين جلباب النوم الكاستور. وكم أحترمهن وكم أشعر بالرغبة بأن أعطيهن عينيّ ليذاكرن بها ويحصلن على شهاداتهن، يجب أن نقدِّر ظروف الجميع ونعي أننا لا نعرف حقيقة هذه الظروف، ليس مهمًّا بالنسبة لي على الإطلاق ماذا ترتدي المرأة، إن الأهم هو كيف تفكر، وفي إطار هذا الحديث، دعونا لا نفتح موضوعات تفرق بيننا، دعونا نتفق ما إذا كنا مع الديمقراطية أم لا، إذا كنا معها فإن هذا يكفل الحرية التي يندرج تحتها حرية اختيار الملبس والمأكل والمسكن والتصرف. إن ما يحاسبنا المجتمع عليه هو: هل نحن فاسدون أم مصلحون؟ هل نحن مرتشون أم مؤتمنون؟ هل نحن منافقون أم أسوياء؟ وبعد أن نتفق على هذه الأصول، نتفق معًا كيف نطور بلادنا ونساعد على تقدمها وازدهارها، أما ما دون ذلك، فهو مضيعة للوقت.

لقد حدث تغير كبير في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وقد لمسته بنفسي من بعض أقاربي الذين كنت ألهو معهم وأنا طفلة وأنظر إليهم كإخوة لي، ذهبوا في السبعينيات للعمل في الخليج، وهناك اكتسبوا قيمًا مختلفة وثقافة مختلفة. إن ثقافة الريع تختلف حتمًا عن ثقافة القيمة

المضافة، وفي الستينيات، كنا نعمل في إنتاج مزروعاتنا، فَحَكَمَنَا نسق قيمي مختلف عن نسق القيم القائم على الريع دون العمل، وأقاربي هؤلاء الذين عادوا بأموال مكدسة من الخليج واكتست زوجاتهم بالحلي الذهبية اختاروا البقاء عاطلين مع الحصول على ريع من مدخراتهم، وأقول لهم إنني أكبرهم سنًّا ومازلت أعمل وسوف أظل أعمل حتى أموت، وكما يتحدث الدكتور أحمد كمال أبو المجد عن قيم البدو، هذه القيم هي التي تكرس لثقافة الريع المضادة لثقافة العمل والإنتاج. والمدهش أنه في إطار ثقافة الريع نبدأ في التفكير في مدى مشروعية دخول الحمام بالقدم اليمنى أو اليسرى أو في مدى مشروعية فوائد البنوك أو في مدى مشروعية أن يرى الطباخ وجه صاحبة المنـــزل! ما هذه التفاهات؟ لقد تركنا مشكلات مجتمعنا الحقيقية وركزنا على التفاهات، إنني خريجة مدرسة طه حسين المستنير الذي يختلف معه الكثيرون وخريجة جامعة أحمد لطفي السيد وتشكلت في فترة جمال عبد الناصر، لكنني لم أتزوج عرفيًّا في حياتي، ولم أفعل في حياتي شيئًا إلا علنيًّا، نحن نعرف نقاط الضعف في مجتمعنا، ونعرف كيفية معالجتها، لابد من أن ندفع الناس إلى الأمام، وأن نساعدهم على أن يكونوا أكثر عقلانية وأن تكون لديهم القدرة على قيادة مجتمعهم ونظامهم وحكومتهم، لابد أن نُفعِّل عقولنا في جميع القضايا وليس فقط في قضايا المرأة، وليس من المعقول أن أفاجأ بأقاربي الذين تربيت معهم والذين أعتبرهم إخوتي يرفضون مصافحتي بعد عودتهم من الخليج! إننا حقًّا بحاجة إلى تغيير أنفسنا وبالتالي مجتمعاتنا.

عادل إبراهيم:

إن الأستاذة أمينة شفيق تمثل إحدى القامات الكبيرة، وأحد العقول القادرة على أن تقود مصر إلى الأمام. إن قضية المرأة المصرية تتلخص في تقدم المجتمع ونموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولأن المرأة جزء من المجتمع، وفي المجتمع لا يوجد فرق بين المرأة والرجل، وعندما ينمو المجتمع ويتقدم فإن كلاً من الرجل والمرأة يتقدم أيضًا. وما أفسد مجتمعنا هو الحركة الوهابية التي أتت إلينا من الصحراء العربية، على الرغم من أن الوهابي الكبير كان له مستشار إنجليزي، والذي كان في الأساس جاسوسًا عليه، وهو الذي أوحى إليه بأن يتبع هذا الأسلوب حتى يخلق الضغائن والانقسامات في العالم الإسلامي، وقد نجح في تحقيق ذلك، ولابد أن يكون المنطلق هو وقفة مع النظم الوهابية القادمة إلينا من دول الخليج.

أيضًا، أود الإشارة إلى أن مكتبة الإسكندرية تستضيف أفضل العقول في مصر، وعندما أستمع إليهم على اختلافهم أجدهم جميعًا غير راضين عن الأوضاع في البلاد، والسؤال هو: لماذا لا يستمع إليهم أحد؟ أشعر كثيرًا أن بلادنا تسير بدون إستراتيجية محددة ولا تستفيد من رأي هؤلاء الخبراء في كافة المجالات، بل بتوجيهات المسئولين الكبار في الدولة.

وأود في النهاية أن أسأل الأستاذة أمينة شفيق، إلى أين تذهب مصر؟

أمينة شفيق:

لو وقفنا جميعًا معًا وعملنا معًا فسوف نعرف إلى أين ستذهب مصر، ويقول المثل الإنجليزي "إذا وُجدت العزيمة وُجد الطريق"، لكننا للأسف في مصر لا نريد أن نعمل بجدية، نحن نتحدث كثيرًا ولا نعمل بنفس الكثرة، وإذا كنا جميعًا متعلمين وانتظمنا في نقاباتنا وأحزابنا بشكل جيد، ونقدنا بشكل جيد ومارسنا ضغوطًا منظَّمة، إذا حدث كل ذلك، فما الذي سيعوق مصر عن التقدم؟

سعيد حسن زلط:

تم تعيين ثلاثين قاضية بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠٠٧، ولكن حدثت اعتراضات شديدة وكثيرة من رجال القضاء ومن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وتم رفع دعاوى قضائية عاجلة أمام مجلس الدولة تؤكد عدم أحقية المرأة بتولي منصب القضاء لأنها تعتبر من أمور الولاية العامة التي لا يجوز أن تتولاها المرأة لأنها تتعلق بالحكم على الناس، وقد اشترط جمهور الفقهاء والعلماء الذكورة في القضاء، وهي لا تصلح إمامًا للصلاة.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومي للمرأة حيث يعمل كهيئة مستقلة ترأسها سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك باعتباره مؤسسة عامة تضم جميع نساء مصر، والسؤال هو: متى التفعيل؟

ورجوعًا للتاريخ الماضي المصري بالنسبة للمرأة في مصر منذ عام ١٨٩١ عندما قامت أولى الجمعيات النسائية، ولا ننسى أبدًا هذه الشخصيات النسائية العريقة الوطنية المصرية الخالدة مثل هدى شعراوي وصفية زغلول وملك حفني ناصف ودرية شفيق وسيزا نبراوي وأمينة السعيد وسهير القلماوي ونبوية موسى وأمينة شكري وفرخندة حسن وليلى تكلا.

وكثير من الدراسات لمشكلة البطالة في مصر ولوضع المرأة بالذات، وهناك نسبة القصَّر الذين تعولهم نساء مصر، وتبلغ ١٧%، ونسبة مساهمة المرأة في القطاع الرسمي والحكومي تتراوح ما بين ٣٥.٤% إلى ٤٠% تساوي ١٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧، في حين أن بطالة الشباب في مصر تبلغ ٩ ملايين شاب، وساهمت المرأة في المؤتمرات الدولية بشجاعة مثل مؤتمر بكين ومؤتمر التفرقة العنصرية بجنوب إفريقيا، وتم تعميم مجالات عملها تجاه قضايا السلام العالمي متمثلة في الحركات الدولية مثل حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، وأيضًا الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومقاومة الفقر وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكن رجوعًا للتاريخ ولتصحيحه، فإن صحيفة الفتاة التي كانت تُطبع في الإسكندرية في عام ١٨٩٢ ومجلة الثريا عام ١٨٩٨ برئاسة هند نوفل المنسية تاريخيًّا كان لها فضل السبق والمطالبة بتحرير المرأة في مصر قبل دعوة قاسم أمين عام ١٨٩٩ على أن دين الإسلام كان سباقًا في إعطاء المرأة حقوقها قبل أربعة

عشر قرنًا، وأن عباس محمود العقاد وأحمد أمين ناديا بتحرير المرأة في عام ١٩٤٣. وأختتم بقولي إن هناك ١٤٠٠ مصري متزوج من نساء عرب ٤٨ في إسرائيل.

متحدثة لم تذكر اسمها:

لا أتصور أننا مازلنا في بداية القرن الحادي والعشرين نسأل عما إذا كان للمرأة حقوق أم لا، أم أنه تحكمنا أيديولوجية جديدة أم أننا في صراع غريب أم أننا لا نستطيع تقييم الصراع القادم نحونا؟ إننا لا نستطيع الاعتراف بأننا مستهدفون من فترة طويلة جدًّا، والاستهداف اليوم في طاقتنا البشرية، والمشكلة ليست في مجتمعنا وكونه شيوعيًّا أو اشتراكيًّا أو إسلاميًّا أو خاضعًا لسلطة القانون أو خاضعًا لسلطة دينية، كلها قضايا صغيرة جانبية نلهو بها أحيانًا ونملأ بها فراغات الصحف والمجلات، أما القضية الحقيقية فهي أننا لا نستطيع أن نقوي الطاقة البشرية، حتى في نواحي التعليم البسيطة ولن نقول في نواحي التعليم العالي، وفي الريف، لا تحصل النساء وخاصة الريفيات على قدر من الثقافة، وما أكثر الشهادات في بلادنا ولكن بلا عقول وبلا تقدم، فما الفرق؟ وماذا حدث منذ عشرين عامًا؟ نحن لا نريد أن نتقدم على الرغم من كوننا مستهدفين في طاقتنا البشرية، ويذهب علماؤنا إلى الخارج فينجحون في شتى المجالات، أما في مصر، فإنه يوجد شيء يعوقهم. وقبل أن ننادي بالنهوض الاقتصادي أو التعليمي، نحن بحاجة إلى نهوض أخلاقي.

أمينة شفيق:

نعم، مصر في حاجة إلى انتفاضة اجتماعية وثقافية وتعليمية وديمقراطية. إن قضية الديمقراطية ليست ترفًا، ولا تتقدم المجتمعات إلا بممارسة الديمقراطية القادرة على كشف الفساد ومحاربته. ولدينا مثال دولة جنوب إفريقيا التي تمضي في طريقها إلى أن تتحول إلى دولة إفريقية عظمى وذلك بعد فترة طويلة من التفرقة العنصرية، وذلك كله بالديمقراطية، وفي رأيي، كانت العراق هي الدولة العربية المؤهلة لأن تكون دولة عربية عظمى، فلديها المياه والأرض والسيولة والبشر و لم يكن ينقصها سوى الديمقراطية ولذلك انتكست. إن مصر في أشد الاحتياج إلى استنهاض عام تنفض عن نفسها تأثيرات المنطقة الخليجية علينا منذ السبعينيات، وعلى الرغم من أن انتصار أكتوبر ١٩٧٣ كان انتصارًا حفرناه جميعًا وليس الجنود فقط، إلا أنه اعتبر أمرًا قد حدث و لم يكن له الأثر المتوقع على المجتمع داخليًّا على الأقل. نحن في حاجة إلى نهضة كبرى، وفي هذا الوقت، سوف تقف المرأة على قدميها وسوف ينهض الفلاحون والعمال وجميع المصريين، ورأيي أننا شعب ودود ومتميز وأعتقد أن حكام الخارج يحسدون حكامنا علينا.

بهيجة حافظ:

أكسبتنا المحاضرة حالة من الاستنفار المجتمعي والوضع على المسار الصحيح ضميرياً وأخلاقياً وثقافياً للنهوض بمجتمعنا، نشكر الأستاذة الفاضلة أمينة شفيق على تشريفها لمنتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية وعلى محاضرتها الشيقة.